



لدراسات السياسات العامة
The Egyptian Center For Public Policy Studies

دليل المواطن لفهم آلية تمويل المجتمع المدني



The International Center for
Not-for-Profit Law



CIVIL
SOCIETY

تأتي هذه الورقة ضمن برنامج حرية التنظيم والذي يقوم فيه المركز المصري لدراسات السياسات العامة، بالعمل البحثي والمجتمعي بهدف التأصيل الفكري والنظري للعمل الأهلي، هذا بالإضافة إلى ملئ الفجوة بين الرؤية المجتمعية للعمل الأهلي بشكل عام - والأسئلة التي تثار حوله بين الحين والآخر - وبين الواقع الفعلي الذي تدور في فلكه أغلب منظمات المجتمع المدني إن لم تكن جميعها . وذلك من خلال التواصل المجتمعي بأساليب عدة منها هذه الورقة والتي تهدف إلى الوصول إلى الأفراد والإجابة على سؤال التمويل والذي دوماً ما يعد إتهاماً للمنظمات العاملة في المجال العام، لذا وجب علينا إصدار دليل مبسط نقوم فيه بالرد على كافة التساؤلات والإتهامات التي أمكننا حصرها . تأتي هذه الورقة بدعم من المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني.

مقدمة

بدأ العمل الأهلي في مصر مع مطلع القرن قبل الماضي ما يقرب من ما نئين عام، وكانت أولى الجمعيات هي الجمعية اليونانية بالأسكندرية والتي تأسست عام 1821، منذ ذلك الوقت توالى منظمات العمل الأهلي وأقامت العديد من الأعمال الخيرية والتعليمية والدينية والفكرية.

مر العمل الأهلي والمدنى بالعديد من المراحل قدم خلالها من الدعم بمختلف أشكاله سواء التعليمي أو القانوني أو الخدمي أو الخيري، وفي مجال اصلاح النظام السياسي والاقتصادي قدم العديد من الأعمال التي كانت جميعها للنهوض بمستوى الأفراد على إختلافهم فنجد على سبيل المثال لا الحصر أن من النشيط التعليمي (الجامعة الأهلية التي صارت لاحقاً جامعة القاهرة) إلى النشاط الديني (الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة وجمعية الشبان المسلمين وجماعة الإخوان المسلمين وجمعية الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والتي اندمجت لاحقاً في جسد الكنيسة) إلى النشاط الخيري (جمعيتي التوفيق والسلام القبطيتين وجمعية الهلال الأحمر وجمعية الإسعاف التي صارت لاحقاً هيئة الإسعاف)، إضافة إلى العشرات غيرها مما لا يقع في نطاق هذه الورقة كالنوادي الرياضية (وليس أوضح مثالا من تسمية النادي الأهلي) والجمعيات التي آلت إلى النقابات المهنية والعمالية (الجمعية الطبية المصرية)، علاوة على ما سحقته يد الدولة فيما بعد فاندثر.

وفي الوقت الراهن لن تكفى سطور هذا البحث في رصد وتوصيف الدور الذي تقوم به المنظمات في الوقت الحالي لكننا سنحاول قدر الإمكان إعطاء صورة سريعة عما تقوم به هذه المنظمات ومن بعدها سنرد على كافة الإتهامات التي توجّه للمنظمات من الساسة في الوقت الحالي، فنجد دور المجتمع المدني في النشاط الخيري ممثلاً بوضوح في مستشفى سرطان الاطفال 57357 التي قامت جميعها بالدعم والتمويل الخارجي والداخلي، وفي النشاط التعليمي مئات من المنظمات التي تدعم التعليم بمختلف أشكاله كمبادرة إنجاز - ومبادرة إفهم التي تُعطى أطفال وشباب المدارس العديد من التدريبات التي تزيد من مهاراتهم للالتحاق بالسوق فيما بعد، وايضاً المنظمات التي ترعى أهالي السجناء كمنظمة حقوق الإنسان لمساعدة السجناء وغيرها، والمنظمات التي عملت وما زالت تعمل على تنمية المجتمع ونشر المعرفة والتوعية الحقوقية للمواطنين كمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، والمنظمات التي تقوم بتوفير محامين للدفاع عن المتهمين

في القضايا السياسية بغض النظر عن اتفاق هذه المنظمات من عدمه مع المتهمين ولكنها كانت ولا زالت تعمل لتوفير مبادئ العدالة أمام القضاء.

وفي خضم كل ما قامت به المنظمات في الوقت الماضي وما تقوم به في الوقت الحالي من العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة والبرلمان لا يصل صوت المجتمع والأفراد بمختلف مصالحهم والعمل على النهوض بالحالة العامة سواء من الجانب الحقوقي أو الاقتصادي أو التنموي.

يرتفع صوت الساسة بين الحين والآخر مرددين اتهامات بالعمالة وتنفيذ سياسات خارجية ولما كان ذلك عار تمامًا من الصحة شكلاً ومضموراً، وأيضاً محاولة منهم للتملص من مسؤولياتهم وإلقاء اللوم دوماً على جهات غير معلومة وتأميرية وما هي إلا محض خيال يعاد إنتاجه يوماً بعد الآخر لعدم مواجهة المشاكل التي تحيط بنا من كل جانب.

ولما كان الامر كذلك كان لازماً علينا كشف اللبس في مسألة التمويل والرد على الاتهامات التي توجه للمنظمات ولعملها وتوضيح الدور الذي تقوم به وأدوات المراقبة الذاتية والحكومية المفروضة على المنظمات وعلى عملها . وتوضيح أن كل الحديث الدائر حول المنظمات ما هو إلا درب من نظرية المؤامرة التي يغرق فيها النقاش العام الجاري في مصر.

سنقوم بذلك من خلال طرح كافة ما توصلنا إليه من أسئلة والرد عليها وتوضيح دورة التمويل وكيفية الحصول عليه وكيفية انفاقه ودون ذلك من الاسئلة التي تثار حول المنظمات وتمويلها.

ولكن قبل طرح الأسئلة التي تدور في فلك النقاش العام حول منظمات المجتمع المدني سنوضح كافة الاتهامات وال تي تبدو جميعها منطلقة من عدم وعي بكيفية عمل منظمات المجتمع المدني عند مُحسني الظن، وبالإيمان التام بنظرية المؤامرة عند مُسيئيه.

وها هي الاتهامات التي نتقود على السنة الكافية ومن بعدها سنطرح في سؤال وجواب كيفية عمل المجتمع المدني لإزالة كل الغموض والرد على الإتهامات النابعة من عدم الفهم أما اتهامات نظرية المؤامرة فهي لا تخرج إلا من محض خيال قائلها ولا تواجه إلا بالقول القانوني "البينة على من ادعى"

الاتهامات الموجهة لمنظمات المجتمع المدني

في البداية من أجل الإجابة على الاسئلة التي توضح ما يثار من إتهامات داخل المجتمع حول أهداف التمويل الخارجي، فنود أن نحدد الاتهامات التي تتعرض لها منظمات العمل الأهلي:

تدور الاتهامات بين عدد من النقاط وهي:

- إن التمويل يؤدي إلى التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لمصر والتعدي على سيادتها.
- تنفيذ أجنادات أجنبية أو بالاحص غربية عن طريق التمويل.
- زعزعة الأمن وإثارة الفوضى والفتن.
- محاربة الهوية المصرية وبعض الاتهامات تصل إلى أن يقول محدثها أن المنظمات تحارب الإسلام

ولما كانت هذه الأسباب لا تخرج عند مُحسني الظن إلا لعدم وجود معلومات عن كيفية عمل المنظمات، وعند مسيئي الظن الذين لا يهدفون إلا للتخلص من المجت مع المدني عن طريق المحاولات الدائمة لتشويه صورته ووصفه بأنه لا يخرج عن كون العاملين والقائمين عليه إلا مجموعة من العملاء وهو ما يعد خطأ شكلاً ومضموناً، ولا هدف لدي قائله إلا التخلص من رقابة المجتمع المدني والتي تشكل حائط صد رئيسي ضد تحول الدولة المصرية إلى دولة ديكتاتورية أو شمولية تُنهي فيها حياة الافراد دون رقيب.

كان لزاماً علينا أن نعرض كيفية عمل المنظمات، والدور الذي تقوم به وقامت به خلال السن وات الماضية، من عمل على كافة الأصعدة لتحسين حياة المواطنين المصريين.

ما هو التمويل؟

- التمويل هو عبارة عن منح عينية (سيارات – أجهزة كمبيوتر - معدات) أو نقود، تقدم من الأفراد أو الحكومات على السواء، في الداخل والخارج ويتلقاها الأفراد والدول ايضاً على السواء.
- لا يتم فرض المنح على المتلقي بأى وسيلة من الوسائل، بل يقوم المتلقي حكومة كان أو فرد بطلب المنحة.
- يحدد الممولون على إختلافهم المواضيع التي يودون تمويلها، تتقدم الدولة أو الأفراد بطلب للحصول على المنحة في أي من المواضيع المطروحة، وبعدها يحدد الممول "الحكومة أو المنظمات القائمة على تمويل أفراد" قبول الطلب من عدمه.

لماذا تقدم المنظمات والدول تمويل خارجي؟

تختلف أسباب التمويل ولكنها لا تخرج على ما توصلنا إليه من بحث خارج ستة أسباب:

أولاً: تحريك الاقتصاد المحلي للدول المانحة

السبب الأول وهو تحريك اقتصاد الدول المانحة، فنجد على سبيل المثال أن هناك العديد من المنح، تفرض على الدول أو المنظمات التي تتلقى التمويل ضرورة شراء منتجات بقيمة معينة من المنحة أو بكل المنحة من الدولة المانحة.

فعلى سبيل المثال، لنقل أن دولة (أ) قررت أن تُعطي الدولة (ب) منحة، في عقد المنحة ينص العقد على ان تقوم الدولة (ب) بشراء منتجات بقيمة المنحة أو بجزء منها من الدولة (أ).

وبهذا تضمن الدولة (أ) تنشيط السوق لديها باستمرار وتضمن أن نسب البطالة ستبقى دوماً منخفضة نتيجة الطلبات الدائمة التي تحرك السوق لديها. وبهذا تستفيد الدولة (أ) و(ب) على السواء، حيث تستفيد الدولة (أ) بأن السوق لديها دوماً في حالة حركة وبعيد عن الركود، وتستفيد الدولة (ب) عن طريق حصولها على منتجات تساعد في التنمية المحلية لديها.

ثانياً: التقليل من الهجرة

أحد الأسباب الأخرى التي تدفع الدول إلى تقديم منح إلى دول أخرى هو التقليل من الهجرة إلى الدول المانحة، والسبب الرئيسي هنا، أن أغلب الأفراد يتركون بلدانهم سعياً وراء الرزق، ويأتي ذلك حين يكون فرصهم في العمل أقل في

بلدانهم الأصلية ويكون ذلك للعديد من الأسباب منها النظام الاقتصادي أو السياسي القائم أو حتى البنية التحتية الغير مكتملة في الدول المتلقية للمنح. وحين تقوم الدول المانحة بتقديم معونات في هذا الشأن فهي تهدف بالأساس إلى خلق بيئة جيدة للمواطنين في الدول المتلقية للدعم، حتى تقلل من أعداد المهاجرين إليها.

ثالثاً: الإيمان الفكري للأفراد

مسألة الإيمان الفكري تنطبق بشكل جلي على الأفراد لا الحكومات، وهذا حين يكون أحد الأفراد على سبيل المثال يتبرع بكل أمواله للتعليم، كما فعل بيل جيتس على سبيل المثال لا الحصر، وكما هي مؤسسة ساويرس - القائمة على عائلة ساويرس الشهيرة - في تقديمها منح للأفراد للدراسة ولتنمية المجتمع ودونها من الأنشطة، وكما يقدم العديد من الأفراد منح للطلبة لمساعدتهم على الدراسة في العديد من الجامعات.

رابعاً: فتح آفاق جديدة للسوق

فتح آفاق جديدة للسوق أيضاً من أسباب التمويل، ويأتي ذلك من خلال إما المنح الحكومية أو من المنظمات الدولية التي تربط المنح بالإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم، والمنح الفردية التي تهدف بشكل عام إلى نشر أفكار السوق الحر وأهميته والفائدة التي تعود على المواطنين على كافة المستويات من تطبيقه.

خامساً: حفظ المصالح السياسية بين الدولتين

أبوز مثال على ذلك المنح التي تقدمها الدولة المصرية لدول حوض النيل، والتي يعد الهدف الرئيسي منها هو حفظ علاقات مصر مع دول حوض النيل لضمان تدفق المياه، الحال بالضبط لمصر مع المعونة الأمريكية خاصة العسكرية منها والهدف منها لدى الحكومة الأمريكية هو حفظ العلاقات مع مصر وحفظ المصالح السياسية.

سادساً: مصالح المستثمرين

هناك العديد من المستثمرين يقومون بتمويل نشاطات مختلفة ما بين تعليمية وثقافية وإجتماعية إلى أخرة خاصة في الدول التي يعملون بها، ويرجع ذلك إلى أمرين، أولهما إقتناع هذا المستثمر بتنمية المجتمع في مجالات بعينها نابع من إختياره ومسؤوليته الفردية تجاه المجتمع، ثانيهما أن يقوم بعمل تنموي متعلق بعمله على سبيل المثال أن يقوم أحد المستثمرين بتمويل دعم التعليم في بلد يتواجد بها مجموعة من الاستثمارات له يعود عليه بالنفع من خلال ارتفاع كفاءة العمالة المتوفرة مما يرفع من قدرته الانتاجية ويعود عليه بالربح في جميع الأحوال.

هل هناك تمويل غير علني؟

أحد الاتهامات الرئيسية التي توجه إلى المجتمع المدني هو أنها تتلقى تمويلًا طائلاً ولا تعلم عنه الدولة شيئاً ، وهو أمر عارٍ تمامًا من الصحة، فالتمويل يتم بعقود بين الجهات الممولة والجهات المتلقية للمنح، ويتم تحويل المنح إلى حساب المنظمة في البنك وهو ما تراقبه أجهزة الدولة خلال قيامها بمراقبة غسل الأموال ودون ذلك من قوانين البنوك، بالإضافة

إلى أن المنظمات تقدم تقاريرها للضرائب المصرية، وتخضع لرقابة الضرائب كدونها من المؤسسات العاملة في الدولة وتبين أوجه الصرف ودون ذلك من الوسائل التي خلالها يتبين حجم التمويل ومن أين يأتي وكيف ينفق.

هل للمنظمات عمل غير علني؟

جميع عمل المنظمات علني، ولا يجد عمل غير علني لديها، فكل التدريبات والأوراق البحثية والندوات والتقارير التي تصدرها المنظمات، يتم إرسالها إلى الصحف ويتم نشرها على الموقع المخصص للمنظمة القائمة بالعمل، بالإضافة إلى إرسال بعض منه إلى الجهات محل العمل، سواء كانت برلمان أو قضاء أو جمعيات أخرى أو حتى مجرد طرحه للنقاش العام، ويرسل منه نسخ بشكل إداري للمول للتأكد من أن المنظمة التي تلقت تمويل قد قامت بالعمل الذي ذكرت أنه ستقوم به. ولهذا فإن أي قول يتحدث عن أن المنظمات تقوم بأفعال للاضرار بالأمن أو الثقافة أو الهوية أو دون ذلك من الأقوال التي يرددها كل من يود رسم صورة سلبية عن المجتمع المدني للتخلص من الرقابة الشعبية التي تمثلها المنظمات، وتسليط الضوء على الأخطاء التي تقع فيها أجهزة الدولة في حق المواطنين بل والدفع عن المواطنين ضد ظلم الدولة في الكثير من الأحيان، فإن الهدف الواضح حينئذ هو التخلص من هذه الرقابة الشعبية.

هل يفرض الممولين أفكار على المجتمع المدني؟

كما ذكرنا سابقاً في السؤال الثاني أن الممولين يقوموا بتحديد المواضيع المهمين بها بداية، والمتقدم لطلب المنحة يحدد الممول المتقارب معه فكرياً أو الذي يود العمل معه على نفس القضية، فلا يوجد اي شئ له علاقة بفرض الأجنادات أو دون ذلك من الحديث المرسل، فلا توجد اي مساحة لفرض أفكار الممول على المتلقي، فالمتلقي يقرأ بداية شروط التقدم وإذا كانت مناسبة لديه يتقدم إن لم يكن فهناك من منظمات التمويل ما يفوق الخيال.

التأثير السلبي على الثقافة المصرية

ناهيك على ان مفهوم "الثقافة المصرية" لا يمكن تحديده بشكل واضح، ففكرة أن هناك ما يزيد عن 80 مليون فرد لهم نفس الطباع هو درب من الخيال بطبعة، وحتى يمكن القياس على ذلك لينظر قارئى هذه الورقة إلى أقرب دائرة له ولتكن العائلة، ويرى هل هم جميعا نفس الشاكلة.

فى جميع الأحوال، نحن نؤمن أن الأفكار كدونها من الأشياء أو لنكن أكثر تحديداً كدونها من المنتجات، جميعها فى سوق تنافسي، وإن كانت قواعد السوق التنافسي شريفة ولا تفرق بين فكرة واخرى، فالجيد منهم سيبقى والسيئ منهم سيختفي، بمعنى آخر، فى حال تنافس أفكار (أ) و (ب) دون أن يخون منهم الآخر، ودون ان يمنع الاول الثانى الحديث مردداً بأنه عميل لدولة أو لنظام، سيبقى حكم الشعب أو الأفراد على الأفكار ومدى جودتها من عدمه والجيد منهم سيبقى والسيئ سيختفي، ولهذا فإن أى محاولة لوصم أفكار بعينها أنها عميلة أو دون ذلك من الإتهامات المرسله، لا معنى لها إلا عدم القدرة على مجارتها وعدم القدرة على الرد عليها ومحاولة إقصائها من المجال العام لتتفرد فكرة وحيدة دون منافسة باقى الافكار، وسيعنى هذا بالضرورة كالمنتج الوحيد الموجود فى السوق، سيبقى منتج سيئ و غالى التكلفة.

لمن تقدم منظمات المجتمع المدني أعمالها؟

هذا السؤال دوما ما يتم طرحه على القائمين بالعمل في المجال العام، لمن تقدمون ما تقومون به؟ والرد هنا ببساطة، تقوم منظمات المجتمع

المدني بأعمال وأنشطة مختلفة ففي التدريبات على سبيل المثال، لنقل أن هناك منظمة تر غب في تنفيذ تدريب لطلبة كليات الحقوق. تكون الخطوة الأولى حينئذ في وجوب تحديد المنظمة للتدريبات التي تود القيام بها، والخطوة

الثانية البحث عن ممول للتدريب، أما الخطوة الثالثة فتتمثل في الإعلان عن التدريب لطلبة كليات الحقوق، والخطوة الرابعة هي إعطاء التدريب الذي حددته سلفاً دونما تدخل من الممول . تمثل المراحل الاربعة سالفه الذكر خطوات بناء الفكرة وصولاً إلى تقديم الخدمة للمجتمع وتكون العلاقة الوحيدة للممول بالمشروع أن تقوم المنظمة الحاصلة على التمويل ترسل له ما يفيد تنفيذ التدريب كما ذكرت في طلب المنحة.

على الجانب الآخر إن كان المشروع الهدف منه العمل البحثي، وإصدار تقرير على حالة التأمين الصحي وكيفية إصلاحه، فتقوم المؤسسة بجمع كل المعلومات – والتي هي بطبعها متاحة لكل الجمهور من أي مكان في العالم- على المواقع الحكومية وليس فيها ما هو سري أو د ون ذلك من هذا الحديث الأجوف، وبعد أن تنتهي المنظمة من التقرير تنشره أو تناقشه في ندوات عامة، وترسل به إلى الحكومة وإلى كل الجهات العاملة على نفس الموضوع

وعلاقة الممول بالمشروع لا تتعدى أن يحصل على نسخة من تقارير مالية ونسخة من الورقة البحثية التي يتم نشرها وإتاحتها للجميع دون تمييز، وهو بذلك لا يحصل على معلومات في غاية السرية كما يصور البعض، وإنما يحصل فقط على ما يفيد أن المنظمة قد قامت بالعمل الذي ذكرته في طلب الحصول على المنحة ولا يخرج ذلك عن كونه عمل إداري محض.



المركز المصري لدراسات السياسات العامة هو منظمة غير حكومية وغير حزبية وغير ربحية , تتمثل مهمتها في طرح سياسات عامة تهدف إلى الإصلاح القانوني والاقتصادي على أساس مبادئ الليبرالية الكلاسيكية , هادفة في ذلك إلى تحقيق مبادئ السوق الحر , ودولة الحد الأدنى, وتعزيز قيم الليبرالية الكلاسيكية.

The Egyptian Center for Public Policy Studies (ECPPS) is a non-governmental, non-partisan, non-profit organization. Its mission is to propose public policies aimed at legal and economic reform based on the Classical Liberal principles. Targeted to achieve the principles of the free market, minimal government, and individual freedom, with the ultimate goal of realizing these principles on the ground and promote the values of classical liberalism.

www.ecpps.org